

جامعات في رسالة مفتوحة إلى الإدارة، أعرب أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت عن شعورهم بالغضب الشديد بسبب سياسات الجامعة الجائرة بحقهم. أجورهم منخفضة وعقود عملهم تسمح للإدارة بأن تغير البنود من دون سابق إنذار، بما في ذلك بنود التأمين الصحي، وخطط التقاعد (أ وب). وبعد سنة ونصف من المفاوضات، «لم تتم الاستجابة لمخاوف الأساتذة، واستمرت الإدارة في تجاهل المطالب كافة»

رسالة مفتوحة من أساتذة AUB: سمعة الجامعة على



الوضع المالي للجامعة مهدد بفعل الإنفاق الحالي (هينم الموسوي)

حسين مهدي

ولفت أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت إلى «أن الأعمار القليلة الماضية شهدت تدهوراً شديداً في رضى أعضاء هيئة التدريس على طريقة إدارة شؤون الجامعة. الجامعة بدون مشروع موازنة سليم ومتكامل، أعضاء هيئة التدريس بلا عقود متفق عليها، البيانات الداخلية الحساسة تتسرب إلى الغير». ففي رسالة مفتوحة إلى إدارة الجامعة، وقعها 196 أساتذاً (معظمهم يدرسون بدوام كامل)، حذّر الأساتذة من أن «كبار الموظفين الحقوا ضرراً شديداً بالجامعة جراء المشورة القانونية الضعيفة (مثل مشورة نائب الرئيس للشؤون القانونية في ما يتعلق بعقود الأساتذة)، الممارسات السيئة (مثل تلك التي صدرت عن مدير العمليات في ما يتعلق بالاتفاق مع شركة سيسكو)، مزاعم انتشار الفساد (مثل التحقيق الذي أجرته شركة KPMG حول المركز الطبي)، الصراع مع الطلاب (مثل زيادة نسبة تفوق 40% على الأقساط خلال 4 سنوات)، والانتهاك المباشر للخصوصية (مثل سوء مقارنة مسؤول التدقيق الداخلي مسألة تبادل المعلومات و AUBLEAKS) ... وهذا على سبيل المثال لا الحصر».

هذه الرسالة تشرح كيف يعمل الأساتذة مع إدارة الجامعة، على الرغم من الظروف الوظيفية السيئة وسوء الإدارة الحالية، «بدون كلل وبكل نية حسنة للإسهام في مواجهة المسائل المتعلقة بالحوكمة المشتركة الفعالة، والأمن الوظيفي، والعدالة في التعويض، والشفافية، والمساءلة (مثال لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الكليات، ومجموعة العمل التابعة للكلية حول خصوصية المعلومات، ولجنة الأقساط ووضع الميزانية، وtenure task force) ... وتشير الرسالة إلى أن الأساتذة قدّموا «التعليقات والتوصيات البناءة»، وشاركوها في اتصالات خاصة وعبر الرسائل المفتوحة وخلال الاجتماعات العامة وعبر مجلس الشيوخ ومع مجلس الأمناء. وعلى الرغم من كل ذلك، «لم تتم الاستجابة لمخاوف الأساتذة،

استمرت الإدارة في تجاهل المطالب كافة». رأى الأساتذة في رسالتهم، التي حصلت «الأخبار» على نسخة منها، أن الطريقة التي تعاملت فيها الإدارة مع مسألة العقود «مزعجة»، ويُعتبر الاجتماع الأخير لمجلس الشيوخ الحادث المفجّر. فالمفاوضات، التي استمرت لسنة ونصف، انتهت بـ«إنذار أخير» وجهته الإدارة خلال الاجتماع المذكور، وفرضت الاختيار بين «عقدنا» (العقد المقترح من الإدارة) أو العقد القديم (النافذ حالياً). العقود التي فرضتها الإدارة «تتضمن لغة مهينة بحق الأساتذة وتجيز للإدارة إنهاء العقد بلا أي سبب». أما العقود القديمة، فتسمح للإدارة بأن «تغير بنود العقود والمناقص التي حصل عليها الأساتذة، بما في ذلك التأمين الصحي، وخطط التقاعد (أ وب) من دون سابق إنذار، ومن دون موافقة الكلية، وضمن مدة العقد المحدودة». الجدير بالذكر أن مشادة كلامية حصلت بين الأساتذة ومحمد صايغ، نائب الرئيس للشؤون الطبية، أثناء محاولته إقناع الأساتذة بصيغة العقود الجديدة، الأمر الذي دفع الأساتذة إلى الانسحاب من الاجتماع، وبالتالي تعطيل النصاب. رأى الأساتذة أن كل ذلك «غير مقبول ومجحف ومهين». لذلك اقترح ممثلو أعضاء هيئة التدريس في مجلس الشيوخ تعديلات طفيفة على نموذج العقد، بشكل «لا يسمح بإضافة تعديلات على البنود المتعلقة بالتأمين الصحي أو خطط التقاعد، أقله طيلة فترة العقد»، (أتى تصويت مجلس الشيوخ في تاريخ 2014/11/28 على النحو الآتي: موافقة بالإجماع مع امتناع 6 أعضاء عن التصويت). الإدارة ترفض هذه التوصية، وتحاول «إرغام الأساتذة على قبول شروطها التعاقدية».

يساور الأساتذة «قلق بالغ» إزاء التعتيم الذي يحيط عملية وضع الميزانية، «إذ لم يلحظوا حتى الآن اعتماد الإدارة ميزانيات شفافة وكاملة، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل (في حرم الجامعة أو المركز الطبي). وشدد مجلس الشيوخ على ضرورة وضع

الاعتماد الموجه للجامعة وهيئة الإدارة والأمناء والطلاب، المنشور أخيراً، الذي يسلط الضوء على ثلاث قضايا إدارية عالقة تتطلب موقف الجامعة إزاء التثبيت الوظيفي. ثانياً، مشاركة هيئة التدريس في الحوكمة. ثالثاً، وضع ميزانية سليمة ومتكاملة». كما أصبح واضحاً، تقول رسالة الأساتذة إن «سمعة الجامعة

يساور الأساتذة «قلق بالغ» إزاء التعتيم الذي يحيط بعملية وضع الميزانية

حد للتكاليف والهدر خصوصاً في الشؤون الإدارية. وشكلت لجنة الأقساط والميزانية في فصل ربيع 2014، وبعدما راجعت هذه اللجنة بعض البيانات المتاحة، أوصت بإدخالات فورية تبلغ قيمتها ملايين الدولارات». إلا أن الأساتذة لم يروا هذه التوصيات منقذة على أرض الواقع حتى الساعة، بسحب ما أشاروا في رسالتهم المفتوحة. ذكر الأساتذة في رسالتهم بتقرير

عيونهم عن الثغر. يقول: «صحيح أن القرار لا يتوقف على شخص واحد، بل على كل القيادة النقابية، إلا أن لبعض الأشخاص نكهتهم وفعاليتهم وطريقتهم في رسم السياسات والتحركات». لم يكن رئيس رابطة أساتذة التعليم المهني الرسمي إيلي خليفة ينتظر استبعاد قيمة نقابية ورمز مثل حنا غريب، وإن كان ذلك لا يعني أن هيئة التنسيق لن تبقى متماسكة. الحكم في المرحلة المقبلة، كما يقول، سيكون على الأفعال وستنتظر لنرى ما إذا كانت القوى الحزبية

على هيئة التنسيق». الانتخابات، بحسب رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر، تعكس اشكالية رهان الأكثرية على دور للقوى السياسية في تحقيق المطالب، «وهو ما نعيشه في الواقع عبر تركيبة هيئة التنسيق نفسها لجهة العلاقة بين الأحزاب والعمل النقابي، إذ يطبق مبدأ: لا يقطع ولا يخضع». ينتظر حيدر أن يغلب الأعضاء الجدد في قراراتهم نقابيتهم على حزبيتهم، وأن يخلصوا لرابطتهم ولهيئة التنسيق وألا يغمضوا

إلى كل هيئة التنسيق، في محاولة منها لري ذراعها، والرد يكون بالاستمرار في التحرك، على قاعدة أن من ينهون بمطالب المعلمين يسقط تجاه قواعدهم». في رأيه، الأرقام المعبرة التي حصدها لأئحة حنا غريب والمستقلين في مواجهة لأئحة تكتل الأحزاب تعكس بوضوح هذه القاعدة، وبالتالي لا خيار أمام الرابطة الجديدة إلا الحفاظ على العمل النقابي المستقل والمعارض للسلطة وإلا فستسقط. يقوده ذلك إلى القول إنه «لا خوف

أكثر من خمسة أشهر. في الأسابيع الماضية، تريتت مكونات الهيئة في اتخاذ أي موقف تصعيدي بانتظار ما ستؤول إليه انتخابات الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي. فكيف قرأ قادة هيئة التنسيق النتائج، وماذا سيكون انعكاسها على مسار هيئة التنسيق ومصيرها؟ يرى رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض أن «السلطة السياسية لم توجه رسالة إلى حنا غريب فحسب، بل

فانت الحاج قبل شهر ونيف، توعد قادة هيئة التنسيق النقابية بالنزول إلى الشارع بعد الأعياد. قالوا إنهم سيفعلون ذلك إذا لم تصل اللقاءات مع المسؤولين السياسيين إلى نتائج إيجابية بشأن سلسلة الرتب والرواتب. إلا أن أياً من هذه اللقاءات لم يحصل منذ المؤتمر الصحافي الأخير في 12 كانون الأول الماضي. حتى الآن، لم تحظ الهيئة بأي موعد من أي مسؤول، فيما تحركها مجمد منذ

متابعة

قادة هيئة التنسيق: الرسالة وصلت إلى الجميع!